

التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

Women's Economic Empowerment through Social and Solidarity Economy

بوريوش سارة¹، العايب ياسين²¹مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، الجزائر،

sara.bouriouche@univ-constantine2.dz

² قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، الجزائر، yassine.laib@univ-constantine2.dz

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 30 ماي 2025

القبول: 07 ديسمبر 2025

النشر: 31 ديسمبر 2025

المؤلف المراسل

بوريوش سارة

البريد الإلكتروني:

sara.bouriouche@univ-

constantine2.dz

حقوق النشر © 2025، جامعة عبد

الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة ذات

وصول مفتوح بموجب ترخيص CC BY-

NC-ND.

الاقتباس المقترح

بوريوش، س. العايب، ي. (2025).

التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مجلة

اقتصاد المال والأعمال، المجلد 9، العدد

4، ص ص 256-271.

م إ م أ

256

1. مقدمة

ساهمت النماذج الاقتصادية التقليدية في دعم النمو خلال العقود الماضية، إلا أنها لم توفق كلياً في درء الأزمات المتكررة، مما أدى إلى تفاقم وتزايد الفقر والبطالة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فهذه الصدمات تدفع عدداً متزايداً من الأفراد إلى الفقر والإقصاء، وتؤدي إلى اتساع الفجوة في بين فئة قادرة، وفئة

محرومة من الوصول إلى الخدمات والموارد والفرص، والاستفادة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولطالما كانت المرأة من أكثر الفئات عرضة للمشاكل والمخاطر التي تسببها هذه الأزمات المتكررة، والأكثر تضرراً في أوقات الضغوط خاصة في الدول النامية، ويظهر ذلك في عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية وتنامي ظاهرة تأنيث الفقر أكثر، وتزايد تواجد النساء في الوظائف منخفضة الأجر وغير المستقرة، لا سيما في الاقتصاد غير الرسمي الذي يتميز بالهشاشة وغياب شروط العمل اللائق. وتشير التقارير العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، إلى أن مستوى المشاركة الاقتصادية والفرص للمرأة على الصعيد العالمي دائماً ما تكون أقل من مستوى مشاركة الرجل؛ حيث تواجه معدلات بطالة أعلى مقارنة به، وتتقاضى أجوراً أقل منه في نفس المهن، وكثيراً ما تعمل في ظروف عمل دون المستوى المطلوب، كما أن تواجد المرأة في المناصب القيادية رفيعة المستوى ضعيف، ولا تزال تواجه معوقات قانونية تؤثر على مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وتواجه عوائق في الوصول واستخدام مختلف الأصول.

على هذا الأساس ظهرت العديد من المبادرات في أنحاء العالم للمطالبة بتمكين المرأة في كل المجالات، فأصبح النهوض بالمرأة وإيجاد بدائل اقتصادية تحارب فقرها وتهميشها؛ وتكرس العدل والمساواة، إحدى أهم الأولويات المدرجة في جدول أعمال الحكومات والمنظمات الدولية، حيث بين الاقتصاديون والمختصون في شؤون المرأة الضرورة الحتمية لإيجاد أدوات فعالة لمواجهة الصمود أمام التحديات التي تواجهها المرأة، وتمكينها من أن تكون شريكا فعالاً في إحداث التنمية بمختلف جوانبها وأبعادها، فبات من الضروري توفير آليات لمرافقتها ووضع بدائل اقتصادية لمعالجة ما خلفه اقتصاد السوق ونماذج التنمية المتبعة من آثار سلبية عليها، وتزايدت المطالب للاهتمام أكثر بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليكون ضمن البدائل التي قد تساعد في تحقيق ذلك.

م إ م أ

257

1.1. إشكالية الدراسة

تدور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي :

فيما يكمن جوهر عمل كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة آليات واستراتيجيات تشريعية وتنفيذية محددة؟
- هل يملك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقومات خلق البيئة اللازمة لتحقيق التمكين الاقتصادي؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- التمكين الاقتصادي للمرأة هو نتيجة لبيئة تشريعية وتنفيذية محفزة لوضع أسسه؛
- للاقتصاد الاجتماعي والتضامني العديد من المقومات التي تجعل منه آلية مناسبة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛

3.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية العنصر الذي استهدفته وهو المرأة، فهي نواة المجتمع، ويمكن أن تؤدي دوراً هاماً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع إذا ما تم وضع الآليات المناسبة لذلك في البيئة

التشريعية والاقتصادية، لهذا يعد تمكين المرأة اقتصاديا من المواضيع الهامة في الاقتصاد، فهو يمثل عنصرا أساسيا لبناء مجتمع متطور، وبات من الضروري العمل على إيجاد أدوات وبدائل اقتصادية قادرة على ذلك في ظل القصور الذي يشهده النموذج الاقتصادي التقليدي. على الرغم من أهمية الموضوع إلا أن هناك نقص في الدراسات التي تبحث في دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأحد البدائل التي قد تكون لها دور في ذلك، لهذا تقدم هذه الدراسة إطار نظري حول دور فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دعم الحضور الاقتصادي للمرأة ومرافقتها ومساعدتها على الاندماج وتحقيق أهدافها المادية والمعنوية .

4.1. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

- إبراز المقومات التي تجعل للاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورا محوريا في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛
- تسليط الضوء على دور كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تيسير دخول المرأة لسوق العمل والحصول على عمل لائق؛
- تحليل دور كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مساعدة المرأة للوقوف أمام العقبات التي تقف حاجزا أمام تمكينها اقتصاديا.

5.1. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أنسب المناهج ملائمة لموضوع الدراسة، حيث يمكن من الحصول على معلومات تصور الواقع وتعمل على تحليل ظواهره، من خلال توضيح وإبراز دور فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مرافقة المرأة ودعمها وتمكينها اقتصاديا.

2. الإطار المفاهيمي للتمكين الاقتصادي للمرأة

عرف مصطلح التمكين منذ نهاية فترة السبعينيات اهتماما وحضورا في خطابات وتقارير المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالتنمية، وبدأ كذلك الاستخدام الواسع له من طرف الأكاديميين في مختلف التخصصات وصناع القرار في العديد من الدول، وأصبح يحتل مكانة بارزة في سياساتها وخططها التنموية.

يعرف البنك العالمي التمكين على أنه "توسيع أصول وقدرات الفقراء للمشاركة في المؤسسات التي تؤثر على حياتهم والتفاوض معها والتأثير والسيطرة عليها ومحاسبتها" (Narayan, 2002, p. XVIII)، وتشير "الأصول" إلى كل الموارد العينية والمالية التي تمكنهم من المشاركة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Commission for Social Development, 2013, pp 1-4)، وتمكنهم من تحمل الصدمات وتوسيع خياراتهم وقدرتهم على التفاوض، أما "القدرات" فتشمل القدرات البشرية والاجتماعية والسياسية التي تمكنهم من استخدام أصولهم بطرق مختلفة لتعزيز رفاهيتهم. ويعرفه كذلك على أنه: "عملية تغيير يكتسب من خلالها من حُرِّموا القدرة على اتخاذ خيارات حياتية إستراتيجية هذه القدرة" (Women's & Girls' Empowerment, 2023). للتمكين عدة أبعاد مختلفة يعد التمكين الاقتصادي أهمها، ويعرف بأنه قدرة الفقراء على المشاركة في عمليات النمو والاستفادة منها بشروط تُقر بقيمة مساهماتهم، وتحترم كرامتهم، وتمكنهم من التفاوض على توزيع أكثر عدالة لفوائد النمو، أي يعني تفكير الأفراد فيما يتجاوز احتياجات البقاء المباشرة (Eyben, Kabeer, & Cornwall, 2008, p.5)، وهو أيضا الدعم والمواكبة إلى حين

م إ م أ

258

الاستقلالية في الإدارة واتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة، مبني على التحول من مقاربة المساعدة والعون إلى مقاربة الدعم والتنمية وذلك على اعتبار أن الفئة المستهدفة لديها قدرات كامنة ينبغي استكشافها لتكون فاعلا أساسيا في التنمية، والعمل على إكسابها ثقة أكبر في قدراتها وإمكاناتها.

1.2. تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة

تزايد الاهتمام العالمي بقضية تمكين المرأة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي نتيجة للحركات الاجتماعية التي كانت آنذاك تنادي بالاهتمام بالمرأة أكثر، وقد برز كإطار عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين، ركز على تغيير علاقات القوة بين الرجل والمرأة في المجتمع (Cornwall, 2016, p.343)، وتبلور مفهوم التمكين كاستراتيجية عمل لتغيير وضع المرأة منذ إعلان بكين 1995 المقدم خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، والتي تؤكد على أن تمكين المرأة يعتبر حقا من حقوقها وقضية من قضايا العدالة الاجتماعية، وتدعو في مجمل توصياتها إلى ضرورة جعل تمكين المرأة من الأولويات الأساسية لسياسات الدول ومن المحاور الهامة في خططها واستراتيجياتها الوطنية.

يتجذر التمكين الاقتصادي للمرأة في المفهوم الشامل لتمكين المرأة، وتعرفه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنه: "ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في العمل اللائق والحماية الاجتماعية والاستفادة منها؛ والوصول إلى الأسواق والتحكم في الموارد وفي وقتها وحياتها وجسدها؛ وزيادة صوتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية والمشاركة الهادفة في صنعها على جميع المستويات من الأسرة إلى المؤسسات الدولية (UN Women)، وبالتالي هو عملية جماعية تحويلية تتحول من خلالها حياة المرأة من حالة يكون فيها لديها قدر محدود من القوة والوصول إلى الأصول إلى حالة تشهد فيها تقدما اقتصاديا، وتعزز فيها قوتها وقدرتها على التصرف والسيطرة على الموارد والأصول، والدخل، والوقت وحياتها الخاصة (UN women, 2024, p.11)، وتصبح من خلالها الأنظمة الاقتصادية عادلة ومنصفة ومزدهرة، تتمتع فيها جميع النساء بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية

على غرار تعدد أبعاد التمكين، كذلك التمكين الاقتصادي للمرأة مفهوم متعدد الأبعاد ويغطي عدة جوانب من حياتها، ومن معتقداتها وأفعالها، بالإضافة إلى علاقاتها بأسرتها ومجتمعاتها المحلية. ويمكن للعوامل المجتمعية، كالقوانين واللوائح والسياسات، بالإضافة إلى الأعراف الاجتماعية والجنسانية، أن تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة (Donald, Hammond, O'Donnell, Buvinic, & Desai, 2022, P3)، إذا تمكين المرأة اقتصاديا هو عملية ونتيجة في آن واحد، ويتضمن ثلاثة أبعاد أساسية (Buvinic, O'Donnell, Knowles, & Bourgault, 2020, p.15):

أ. الموارد: كجزء من الشروط الأساسية للتمكين وتشير إلى الموارد المادية والاجتماعية والبشرية التي تعمل على تعزيز قدرة الفرد على الاختيار، كالتعليم، الأراضي، الآلات، القروض والخدمات المالية وغيرها.

ب. الفاعلية: كجانب من جوانب العملية وتشير إلى القدرة على التصرف وإحداث التغيير في المجالات المهمة للفرد. في سياق التمكين الاقتصادي، يتعلق الأمر بامتلاك المهارات والموارد اللازمة للمنافسة في الأسواق؛ والوصول العادل والمتساوي إلى المؤسسات الاقتصادية؛ والقدرة على اتخاذ القرارات والتصرف فيها، والتحكم في الموارد والأرباح.

ج. الإنجازات: كمقياس للنتائج وتشير إلى النتائج النهائية لعملية التمكين، ويمكن أن تشمل هذه الإنجازات

النتائج المالية، كزيادة الدخل، أو مقاييس ذاتية، مثل زيادة رفاهيتها أو سعادتها وتحسين تقدير ذاتها.

2.2. أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

تعد المرأة من القوى العاملة القادرة على المساهمة في دفع عجلة التنمية، ولعب دور محوري في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لكل المجتمعات، لذا وجب تشجيعها على المشاركة في مختلف المجالات لتحقيق النمو الاقتصادي، وللاستثمار في تنمية المرأة وتمكينها اقتصاديا أثرا مضاعفا، فلا يؤثر في التنمية الاقتصادية فحسب؛ بل يمتد إلى التنمية الاجتماعية لها ولأسرتها، وللمجتمعات والدول التي تنتهي إليها، ويمكن حصر تلك الأهمية في النقاط التالية:

أ. تعزيز قدراتها الشخصية وزيادة ثقمتها بنفسها وتحريرها من مختلف الضغوط: يعد التمكين الاقتصادي أحد أقوى السبل لتحسين نوعية وجود حياة المرأة وتحقيق إمكاناتها والتهوض بحقوقها، وتعزيز ثقمتها ورضاها عن نفسها، وزيادة قدرتها على القيام بما تريد القيام به، ويسمح لها بتحقيق ذاتها وإعطائها شعورا بأنها أكثر اندماجا في المجتمع، كما أن تمكين المرأة اقتصاديا يمنحها استقلالية مالية ويخلصها من التبعية، ويسمح لها باتخاذ القرارات المناسبة خاصة تلك المتعلقة بحياتها وبأسرتها ويمنحها قدرة على التفاوض مع من هم أقوى منها، ويساهم في انتقالها من موقع اقتصادي أدنى إلى موقع اقتصادي أعلى في المجتمع.

ب. بناء أسرة سعيدة والقضاء على الآفات الاجتماعية: تمكين المرأة اقتصاديا يعتبر مكسبا للجميع فهو يحد من فقر الأسرة ويزيد من رفاهيتها، فحصول المرأة على فرصة في سوق العمل وتحقيقها استقلالاً اقتصاديا وماليا، يجعلها أكثر إنتاجية، ويوفر لها استقلالية في جوانب أخرى من حياتها، فتعيش حياة مرضية، وينعكس ذلك على أسرتها خاصة إذا كانت المرأة معيلة، إذ تقدم رعاية صحية أعلى وتعليم أفضل لأطفالها، وتسد حاجاتهم الأساسية وتعزز رفاههم، وتحميمهم ونفسها من الآفات بما يساعد في بناء مجتمعات أكثر استقرارا.

ج. الحوكمة الرشيدة: يعود تمكين المرأة بالفائدة على الأعمال التجارية لأنه يزيد من فعاليتها وأدائها التنظيمي ونموها (UN Women)، وهو ما يحقق دخلا أعلى على المدى البعيد، كما أن الدول التي أحرزت تقدما في تمكين المرأة شهدت مستويات أقل من الفساد مع مرور الوقت (Chene & Fagan, 2014, p.1)، فالمرأة في مجال الأعمال أقل ميلا من الرجل لدفع رشاوى للمسؤولين، إما لامتلاكها معايير أخلاقية أعلى أو لعزوفها عن المخاطرة (Narayan, 2002, p.2).

ح. آلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: التنمية المستدامة من المفاهيم التي برزت بقوة في العقد الأخير نتيجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تركز على تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويعد تعزيز العدالة الاقتصادية وحقوق المرأة في الاقتصاد أمرا أساسيا لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى الرغم من أن تمكين المرأة هدف قائم بذاته ضمن هذه الأهداف (United Nations)، إلا أن تحقيقه يعد مهما لتحقيق عددا من الأهداف الأخرى وإحداث تغيير في مؤشرات الاقتصاد الكلي كما يلي:

- يسهم التمكين الاقتصادي للمرأة في القضاء على الفقر: فيما أن النساء يُشكلن غالبية فقراء العالم، فإن تحقيق أهداف الحد من الفقر والمساواة في الدخل يتطلب معالجة وضع المرأة وتمكينها اقتصاديا، أي بعبارة أخرى يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في الحد من ظاهرة تأنيث الفقر.

- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع: يسمح التمكين الاقتصادي للمرأة بمشاركتها في سوق العمل الرسمي، ويضمن لها العمل اللائق المنتج الذي يحترم فيه الحوار الاجتماعي ويدر عليها دخلا كافيا تضمن من خلاله حقوقها المختلفة، مع وجود حماية اجتماعية كافية، وهذا بدوره يزيد من الإنتاج، ويسهم في زيادة التنوع الاقتصادي، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.
- المساهمة في مكافحة تغير المناخ وآثاره: فتيسر وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية وحصولها على دخل يمنحها القدرة على القيام بمبادرات مجتمعية مختلفة داخل مجتمعاتها، وتطوير حلول مبتكرة للتخفيف من آثار تغير المناخ ومعالجة القضايا البيئية، والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالحفاظ عليهما، كما أن تمكين المرأة الريفية يسمح بتدريتها على اعتماد طرق زراعية أكثر استدامة، وإنتاج منتجات صديقة للبيئة، وتعزيز دورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

3.2. آليات تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة

المرأة كمورد بشري وبما لها من حضور اجتماعي في المجتمع، يحتاج تمكينها وزيادة مشاركتها الاقتصادية إلى العمل على مستويات مختلفة ووضع خطط طويلة الأمد وبرامج شاملة تحترم خصوصيتها، وهذه البرامج ينبغي أن تضم الإجراءات التالية:

أ. توفير فرص التعليم والتدريب للمرأة: وتعدّ الخطوة الأولى للتمكين؛ إذ يُعزز التعليم والتدريب بناء مهاراتها ومعارفها، وقدراتها وثقتها بنفسها، فتكون لها مشاركة أفضل في سوق العمل الرسمي، فمن الضروري تدريب المرأة على كيفية تطوير أنشطة الأعمال، ومهارات القيادة وإدارة المشاريع والتخطيط المالي لضمان نجاح المشاريع التي تقيمها، وتجهيزها لمواجهة تحديات سوق العمل، ومن الضروري أيضا تثقيفها ماليا ورقميا لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتعليمها أساليب تسويق المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية.

ب. زيادة فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة: بتسهيل وصولها إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية، وتسهيل ولوجها إلى سوق العمل وتقديم أجور مناسبة لها، والعمل على القضاء على التمييز الوظيفي وكل أشكال التمييز في العمل والأجر.

ج. توفير بيئة عمل آمنة ومناسبة للمرأة وتسهيل وصولها للبنية التحتية: فتوفير فرص العمل وحده لا يكفي لتمكين المرأة اقتصاديا، إذ أن جزءا منه يكمن في ضمان الأمان لها بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية وضمان استفادتها من الرعاية الصحية، وتوفير وسائل نقل آمنة وطرق وشبكات اتصال أفضل.

ح. ضبط البيئة التشريعية التي تعمل المرأة في إطارها: وذلك بوضع دساتير وقوانين وتشريعات تعزز النهوض بها وحمايتها، وتفعل وجودها كمشارك أساسي في الحياة الاقتصادية، وتسمح بتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بها، وتضمن مشاركتها في عمليات صنع القرار في مختلف المجالات والقطاعات.

خ. وضع سياسات ضريبية مناسبة: من خلال تقديم إعفاءات وامتيازات وحوافز ضريبية لتشجيعها على الانضمام في القوى العاملة وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد.

د. تعزيز شمولها المالي: من خلال توفير خدمات مالية وبرامج تمويل مختلفة تتناسب مع طبيعة وحجم المشروعات التي تحتاجها المرأة، وبشروط وأجال تتناسب مع وضعها.

3. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ظهر في العقود الماضية عدد من المصطلحات لوصف طرق جديدة للمشاركة في الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتمويل، لتحقيق رخاء أكبر مما يتم تحقيقه في ظل النموذج الاقتصادي السائد، وخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن بينها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1.3. تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

هناك عدة محاولات لتعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولعل أكثر التعاريف شمولاً هو ذلك المقدم من طرف منظمة العمل الدولية والتي تعرفه على أنه مفهوم: "يشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات الأخرى التي تشارك في أنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمة للمصلحة الجماعية و/أو العامة، تقوم هذه الكيانات على مبادئ التعاون الطوعي والمساعدة المتبادلة، والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية، والاستقلالية وأولوية الناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع الفوائد و/أو الأرباح واستخدامها، فضلاً عن الأصول. تطمح هذه الكيانات إلى الاستمرارية والاستدامة على المدى الطويل، والانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، وتعمل في جميع قطاعات الاقتصاد، وتطبق مجموعة من القيم الجوهرية والأساسية لعملها والمتوافقة مع رعاية الناس والكوكب والتمشية مع المساواة والإنصاف والتكافل والإدارة الذاتية والشفافية والمساءلة وتحقيق العمل اللائق وضمان سبل العيش، يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووفقاً للظروف الوطنية، التعاونيات والجمعيات والتعاضديات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية ومجموعات المساعدة الذاتية وغيرها من الكيانات الأخرى التي تعمل وفقاً لقيم الاقتصاد الاجتماعي التضامني ومبادئه" (International Labour Conference, 2022).

م إ م أ

262

حدد هذا التعريف المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والأشكال المؤسسية التي قد يتخذها فاعليه، فهو مفهوم مكون من ثلاث مصطلحات تشير مجتمعة إلى مجموعة من الكيانات يتجاوز هدفها مجرد تقاسم الأرباح إلى إعادة استثمارها واستخدامها في قضايا اجتماعية، وتعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي من خلال تعزيز قيم التضامن والمشاركة والتعاون، وتقوم بمجموعة متنوعة من الأنشطة لتواجهها في مختلف قطاعات الاقتصاد.

2.3. نشأة وتطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يرتبط ظهور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتطور الرأسمالية الليبرالية، وقد تم بناءه من خلال حركتين أساسيتين، الأولى توحدت تحت مصطلح الاقتصاد الاجتماعي أما الثانية فارتبطت بمفهوم الاقتصاد التضامني.

أ. المشكلة الاجتماعية والاقتصادية الاجتماعية: ظهر الاقتصاد الاجتماعي نتيجة لبعض الأحداث والتطورات في أوروبا وعلى رأسها الثورة الصناعية التي ظهرت بداية من منتصف القرن الثامن عشر نتيجة للتطور في النشاط التجاري والمالي وتراكم رؤوس الأموال، ونتيجة للتطور الفكري آنذاك بظهور الفكر الرأسمالي الذي ينادي بالملكية الفردية والتنافس الحر وإعطاء الأولوية للربح والعائد على رأس المال، وهو مبني على افتراضات معينة حول سلوك الإنسان الاقتصادي، بأنه عقلاني ومهتم بنفسه وقادر على المنافسة، وأنه بتحقيقه مصلحته الذاتية سوف يحقق نتائج اقتصادية مثلى ومستقرة عن طريق اليد الخفية وآليات السوق كما قال آدم سميث. تجسدت الثورة الصناعية في الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي ومن صناعة بسيطة إلى صناعة معقدة تتم في مصانع كبيرة ويعتمد فيها على آلات متطورة ومعقدة، وقد أحدثت تغييرات كبيرة؛

فساهمت في توسيع الملكية الفردية وتوسيع تشغيل النساء والأطفال وأعدت تقسيم المجتمع وفق أسس اقتصادية إلى طبقتين أساسيتين؛ طبقة رأسمالية متعطشة لتحقيق الربح والعيش في رفاه، وطبقة عمالية لا تملك إلا عملها وخاضعة لنظام صارم يتحكم فيها الرأسماليون دون حماية أو تدخل من الدولة، تعيش حالة من الاستغلال والبؤس وتعاني من أوضاع مادية وصحية ونفسية مزرية؛ تزايدت معها التفاوتات الاقتصادية وظهرت "المشكلة الاجتماعية" التي أثبتت محدودية فكرة الإنسان الاقتصادي، وعدم قدرة الفكر الرأسمالي على الوفاء بوعده السلام الاجتماعي والتوافق في المصالح الذي حمله.

أثار توسع النظام الرأسمالي وظهور المشكلة الاجتماعية في القرن التاسع عشر العديد من ردود الأفعال، فاحتج العمال رفضاً لتلك الأوضاع، وظهرت مذاهب وتيارات لمفكرين ومصلحين بأيديولوجيات مختلفة (Gueslin, 1998)، أكدوا على أهمية الجانب الاجتماعي ودعوا إلى نظام يكون أكثر عدالة، قادراً على التوفيق بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وتحقيق الرفاه للجميع، ويقوم على إدخال الأخلاق ودمج الجوانب الاجتماعية في الفكر الاقتصادي عكس النظام السائد والذي يهتم بكيفية الإنتاج أكثر مع إهمال الجانب الأخلاقي والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن التقدم التقني، فظهر الاقتصاد الاجتماعي كعلم العدالة والمنفعة الاجتماعية ليحمل إجابة للمشكلة الاجتماعية (Gide, 1912, p.4)، وتجسد في ممارسات وتنظيمات جماعية وضعها بعض المفكرين والعمال والمجموعات الاجتماعية الضعيفة بتنظيم أنفسهم في تعاونيات وجمعيات مساعدة متبادلة لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية وتحسين أوضاعهم وظروفهم المعيشية، والدفاع عن مصالحهم الجماعية المشتركة وتعزيزها، هذه التنظيمات كانت بمثابة "خط الدفاع الأول" لمواجهة المشكلة الاجتماعية. عرفت هذه التنظيمات اعترافاً قانونياً مع نهاية القرن التاسع عشر، وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها تدريجياً بإصدار قوانين خاصة لتنظيم إنشائها وتشغيلها، ومع بداية القرن العشرين تم الاعتراف بها من قبل السلطات كمساهم رئيسي في تحقيق المصلحة العامة وتم استيعابها بشكل تدريجي.

م إ م أ

263

ب. المشكلة الاجتماعية الجديدة والاقتصاد التضامني: مع بداية فترة السبعينيات كان هناك تباطؤ في النمو وظهرت الاضطرابات الاجتماعية والمشاكل في اقتصاديات السوق كالبطالة غير الإرادية والطلب غير المشبع على الخدمات الاجتماعية، فظهرت "المشكلة الاجتماعية الجديدة" والمتمثلة أساساً في تفشي البطالة نتيجة إخفاق آليات السوق ذاتي الضبط وسياسات الاقتصاد الكلي التقليدية، وتعتبر المحرك الأساسي لعودة الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي من جهة والتنظير لمفهوم آخر اعتبر كتجديد للاقتصاد الاجتماعي وهو الاقتصاد التضامني من جهة أخرى.

أعيد استخدام مفهوم الاقتصاد الاجتماعي للإشارة إلى عودة تحالف الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات لتقوم بالدور الأساسي الذي أنشأت من أجله، فعلى الرغم من استمرار نشاطها خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن التماسك القطاعي بينها أصبح صعباً مع تأسيس دولة الرفاه آنذاك، والتي تحملت المسؤوليات الاجتماعية التي أنشأت من أجلها كيانات الاقتصاد الاجتماعي سابقاً، وأصبحت هذه الأخيرة خاضعة للتمائل المؤسسي، باعتبارها مجموعات فرعية تعتمد على نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تدرج فيه (Chanial & Laville, 2002, pp.14-15)، لكن مع أزمة السبعينيات؛ عمل كل من H.Desroche و C.Vieny على إعادة الاعتبار لتلك الكيانات والتنظير لخصائصها المشتركة (Laville, Lévesque, & Mendell, 2006, p.21)، باعتبارها قادرة على أن تحمل إجابة للمشكلة الاجتماعية الجديدة، وإعادة جمعها تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي وعملوا على تعريفه وفقاً لعدة مقاربات.

قام مفكرون آخرون وعلى رأسهم J.L.Laville بتبني مفهوم آخر وهو الاقتصاد التضامني للتعبير عن كل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت كاستجابة مبتكرة للمشكلة الاجتماعية الجديدة وإعادة صياغة المشروع الديمقراطي للاقتصاد الأخر، وقدم هؤلاء المفكرين الاقتصاد التضامني كبديل للمقاربة المؤسسية للاقتصاد الاجتماعي التي رأوا أنها غير قادرة على حل المشكلة الاجتماعية الجديدة، فالتغيرات العميقة التي مرت بها الاقتصادات وفشل الدولة الاجتماعية في مواجهة التوجه الليبرالي ولدت أشكالاً جديدة من المبادرات والابتكارات القائمة على التضامن، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات السكان مع التركيز على الحد من التفاوت بدلا من تراكم الأرباح؛ فأطلق عليها مصطلح الاقتصاد التضامني.

ج. أزمت القرن الواحد والعشرين والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: تم مع بداية القرن الواحد والعشرين جمع المفهومين والتأكيد على ما يجمعهما ويوحدهما والتغلب على التعارض والاختلاف بينهما، والاعتراف بهما كمفهوم موحد، وذلك سعياً لوضع نظام اقتصادي يعمل على تحقيق الشمول والمساواة وحماية البيئة؛ فوفقاً لـ J.L.Laville فإن الاقتصاد الاجتماعي، مثل الاقتصاد التضامني، لهما معنى فقط في إطار اقتصاد تعددي، والذي لا يقتصر على مؤسسات رأس المال والسوق (Laville, 2001, p.48)، وأن الاقتصاد التضامني ظهر في البداية كرد فعل على الاقتصاد الاجتماعي الذي أصبح في طور التراجع نتيجة خضوعه للتمائل المؤسسي، وفي المقابل سعى الاقتصاد الاجتماعي إلى ممارسة الضغط لجعل ظهور الاقتصاد التضامني غير مرئي، وقد تم التغلب على هذا التعارض والتوصل إلى توافق في الآراء حول مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" بفضل المناقشات التي جاءت في إطار مهمة Lipietz والمشاورات الإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني سنة 2000، والاجتماع الأوروبي للاقتصاد التعددي (Laville, 2001, p.50).

م إ م أ

264

اكتسب مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية ووضوحاً أكبر بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛ أين أدى الركود الكبير آنذاك إلى زعزعة الإيمان بالرأسمالية النيوليبرالية والانفتاح على التفكير في نماذج جديدة، فالتركيز المفرط على مبادئ السوق كان سبباً في حدوث انهيار مالي، وتفاقم التفاوت في الدخل والتهميش الاجتماعي وظهور تحديات اقتصادية واجتماعية مرة أخرى، كما تزايدت خلال هذه الفترة المشاكل البيئية كالانحباس الحراري، وتدمير التنوع البيولوجي، ولمواجهة هذه الأزمة تم التركيز على الحركات المتنوعة التي تسعى إلى "اقتصاد تعددي" يسمح بانتشار العديد من المقاربات الاقتصادية، واعتبروا وجود اقتصاد متوازن يكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد ركائزه هو نموذج المستقبل.

4. واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ينظر إلى واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من عدة زوايا.

1.4. الاعتراف القانوني والمؤسسي بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والسياسات الداعمة له

شهد العقدين الأخيرين توجه الكثير من الدول كفرنسا، إسبانيا، البرتغال، المكسيك، البرازيل، جيبوتي، اللوروغواي وغيرها نحو الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال وضع تشريعات وقوانين إدارية تعتبر كإطار مفاهيمي وتشريعي مرجعي له، تعرفه وتنظمه كمجال موحد، كما قامت كذلك بإنشاء وزارات ومؤسسات متخصصة لإدارته ودعمه ومؤسسات مختلفة مرتبطة بأشكال محددة من كياناته.

تشهد المنطقة العربية كذلك اهتماماً متزايداً بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعتبر تونس من الدول السباقة إلى تبني قانون متعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (Loi n° 2020-30, 2020)، يحدد مفهومه

وأهدافه وكيفية تنظيمه وكذلك الهياكل والآليات الكفيلة بإنشائه وتطويره وضمان متابعته وتقييمه، أما باقي الدول العربية فعلى الرغم من غياب الأطر القانونية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني فإن العديد منها لديها قوانين تخص كيانات محددة منه، وهياكل متخصصة بتنظيمها وتطويرها.

2.4. الجهود الدولية الرامية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اهتماماً متزايداً من طرف العديد من المنظمات الدولية والإقليمية كذلك، وهذه التعبئة المتزايدة له ترجع أساساً إلى البحث عن العدالة في عالم يعاني من التوترات؛ كالأزمات المالية والاقتصادية، الأوبئة والحروب وغيرها، وقد عملت هذه المنظمات على دمجها في جداول أعمالها والاعتراف به في وثائقها وتقاريرها الرسمية وصياغة مقترحات مختلفة فيما يتعلق بالحاجة إلى توضيح وقياس وتحديد حجم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مختلف الدول. تحت هيئة الأمم المتحدة الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف الإقليمية والدولية على تنفيذ سياسات خاصة وتعزيز الدعم المقدم لهذا القطاع، وقد أنشأت "وحدة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" لتنسيق عمل منظماتها بشأن إستراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإبرازه داخل منظومتها وفي دوائر المعرفة والسياسات الدولية، هذا وتعمل منظمة العمل الدولية على تفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبلورة فهم أفضل له على المستويين المحلي والإقليمي من خلال أكاديمية سنوية يتم فيها تبادل الخبرات بين الممارسين وواضعي السياسات حول العالم بهدف تنمية المهارات الفنية والإدارية اللازمة لذلك .

على المستوى العربي تعمل منظمة العمل العربية كذلك من خلال عدد من اللقاءات على توحيد المبادرات العربية المتعددة لوضع إطار استرشادي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يحدد هياكله وأدواته ويمكنه من أداء دوره كنموذج تنموي، ومناقشة الفرص التي يوفرها هذا النموذج الاقتصادي لمواجهه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم العربي، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة فيه.

3.4. مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد

شهدت كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نمواً سريعاً خلال العقود الأخيرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (Yi, Farinelli, & Landveld, 2023, p.1)، فـدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تضم أكثر من 4.3 مليون كيان للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتوزع بدرجات مختلفة بين مختلف الدول، تضم فرنسا أكثر من 1.5 مليون كيان، وتمثل الجمعيات الشكل القانوني الأكثر شيوعاً والعدد الأكبر من كياناته في العديد من هذه الدول تليها التعاونيات والمؤسسات الأخرى (Carini, Galera, Tallarini, Avila, Sak, & Schoenmaeckers, 2024, pp 42-46)، بينما بلغ عددها في البرازيل أكثر من 20 ألف كيان (OECD, 2024). وتشهد العديد من الدول العربية كذلك زيادة في العدد الإجمالي لمختلف كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاصة الجمعيات والتعاونيات (ESCWA, 2024).

تلعب كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً ملحوظاً في خلق فرص عمل والمشاركة الاقتصادية وفي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث توظف ما يقارب 11.5 مليون شخص في دول الاتحاد الأوروبي (Carini, Galera, Tallarini, Avila, Sak, & Schoenmaeckers, 2024, p.51)، أي حوالي 6.3% من اليد العاملة هناك، يتركز التوظيف في الجمعيات تليها التعاونيات ثم باقي الأشكال الأخرى، وفي كندا والبرازيل توظف 2.5 مليون و1.4 مليون شخص على الترتيب (OECD, 2024). على المستوى العربي تساهم هذه الكيانات في

تشغيل 5.5% من اليد العاملة النشطة في المغرب وتساهم بحوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأردن تساهم في توفير أكثر من 390 ألف منصب عمل (ESCWA, 2024).

5. دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة

يتطلب تحقيق التمكين الاقتصادي تعاوناً بين عدة جهات في عدة محاور، ويعتبر فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الجهات الذي قد يساهم وجودها في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

1.5. عوامل نجاح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مبني على فلسفة ممارسة الأعمال بطريقة لا يتم فيها استغلال الفرد، وتوزع فيها الأرباح بشكل عادل على مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، وتحمي البيئة للأجيال القادمة، كما أن كياناته مبنية على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية والتي تجعل منها أكثر جاذبية واستقطاباً للنساء، فهذه الكيانات تقوم في نشاطها على مقارنة تشاركية يتم من خلالها إشراك المستفيدين بشكل مباشر لتلبية احتياجاتهم بخدمات محلية لضمان حياة كريمة لهم، وتقوم على الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وعادة يكون فيها توازن أفضل للدخل؛ فتوزيع الفوائد فيها ينبع من المبدأ الديمقراطي القائم على التساوي في الحقوق، بغض النظر عن الجنس (Dash & Morais, 2015, P 54). علاوة على ذلك تركز كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الفرد وتقدمه على تحقيق مكاسب تخدم المصلحة الفردية، فهي تركز على الأشخاص والمواطنة الفاعلة وتعمل على ضمان السلامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات التي تتواجد بها (Yi, Farinelli, & Landveld, 2023, p.1)، وتسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، كل هذه القيم تُعد عوامل أساسية لتماسك المجتمع، وبناء العلاقات الاجتماعية العادلة، ومواجهة التمييز والهشاشة، وتجعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ينسجم بشكل كبير مع النهج اللازم لتمكين المرأة، والذي يعني في آن واحد بالاحتياجات الأساسية والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها، فيساهم في خلق بيئة محفزة ومستدامة داعمة وممكنة للمرأة، تعزز استقلاليتها وتحد من الفوارق.

2.5. أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التمكين الاقتصادي للمرأة

يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تمكين المرأة، ويزيد من فرص تدخلها في أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

أ. توفير التعليم والتدريب على المهارات: تشير الدراسات في العديد من الدول إلى أن كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعتبر كمراكز تدريب، وتعليم، وتطوير وتنمية مهارات المرأة وتأهيلها كسيدة أعمال قادرة على المنافسة لتحويلها من متلقية للإعانات والمساعدات إلى عضو فاعل في المجتمع، حيث تقدم عناية كبيرة لذلك من خلال برامج ودورات تدريبية مهنية وتعليمية يحتاجها سوق العمل، ومبادرات نوعية موجهة للمرأة خاصة في المناطق النائية أو الريفية، حيث أشارت حوالي 50% من النساء المشاركات في استطلاع للرأي قامت به منظمة العمل الدولية إلى أن تثقيف الأعضاء وتدريبهم هي سمة بالغة الأهمية في التعاونيات (International Cooperative Alliance, International Labour Office, 2015, p.12)، إذ أن أعضاء التعاونيات يكتسبون تدريباً ومهارات وخبرات لم تكن لتتاح لهم لولا ذلك، وتكتسب الكثيرات منهن مهارات جديدة خاصة في التعاونيات التي تتوفر فيها ابتكارات، مما يساعد على تطوير ميزتهم التنافسية في سوق العمل (International Cooperative Alliance, International Labour Office, 2015, p.10).

ب. توفير فرص الوصول إلى سوق العمل والحصول على دخل: تشير الدراسات إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتيح للمرأة فرصا للحصول على عمل لائق ومستدام، والمشاركة بفعالية في النشاط الاقتصادي، ويساهم في تهيئة الظروف المواتية لها لتعزيز قدراتها الإنتاجية، ويقوم بدور حاسم في التشغيل الذاتي للمرأة وهيكلتها نشاطها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإضفاء الطابع المنظم على نشاطها من خلال تحويل ما تقوم به في كثير من الأحيان من أنشطة هامشية وغير منظمة إلى عمل محمي قانونيا ومندمج تماما في الاقتصاد، ويمكنها كذلك من تحسين ظروف العمل والحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية اللازمة (Yi, Farinelli, & Landveld, 2023, p.5)، والوصول إلى الأسواق. كما أن العمل في أنشطة مدرة للدخل يخلق لها إمكانيات لتصبح مالكة لوسائل الإنتاج، ويسمح لها بالانتقال من دائرة الاحتياج إلى دائرة الإنتاج. غالبا ما تتيح كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كذلك مرونة في ظروف وتوقيت العمل، مما يُتيح للمرأة فرصة لتحقيق توازن أفضل بين العمل والحياة إذ يسمح لها بالعمل بأجر إلى جانب القيام بالمسؤوليات المرتبطة بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر (UNTFSSSE, 2014, p.10). وتؤكد منظمة العمل الدولية على أن للجمعيات والتعاونيات دور في تمكين المرأة من خلال مساهمتها في إنشاء وإدارة وقيادة هذه الكيانات؛ حيث تعتبر كمقاولات تسهم في إدماجها في الحياة الاقتصادية وتحسين ظروفها المعيشية خاصة في المناطق الريفية؛ فيمكن أن تلعب دورا مهما في تعزيز ريادة الأعمال الريفية واستحداث فرص العمل، بتوفير الخدمات الأساسية في هذه المناطق (منظمة العمل الدولية، 2016)، ومساعد المرأة على الانتقال من أنشطة الزراعة المعيشية إلى الإنتاج التجاري.

م إ م أ

267

تشير الإحصائيات إلى أن كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتميز بحضور قوي للمرأة؛ حيث تحصل على حصة معتبرة فيها مقارنة بحصتها في إجمالي العمالة، ففي أوروبا تُمثّل المرأة 66% من المشاركين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ وفي كندا ترتفع هذه النسبة إلى 70%، وفي أفريقيا 80% (Intercontinental network for the promotion of social solidarity economy)، والجدول الموالي يوضح حصة المرأة من إجمالي مناصب العمل التي وفرتها هذه الكيانات في بعض الدول:

الجدول رقم 1. مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في توفير مناصب عمل للنساء

الدولة	عدد مناصب العمل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	حصة المرأة من إجمالي العمالة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	حصة المرأة من إجمالي العمالة
فرنسا	2600000	66.9%	49%
بلجيكا	583209	73.8%	49.8%
البرتغال	241 371	72.5%	50%
البرازيل	1 479 966	44%	-
كندا	2500000	76.7%	47.5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

OECD, Mapping social and solidarity economy ecosystems around the world: understanding the country fact sheets, 2024.

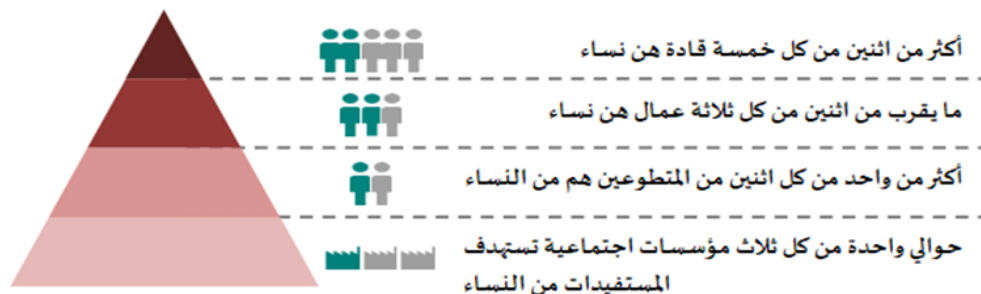
الملاحظ من الجدول أعلاه أن مشاركة المرأة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني معتبرة في الكثير من الدول وهي أعلى من مشاركتها في باقي قطاعات الاقتصاد، فكياناته توفر لها فرصاً للمشاركة الاقتصادية أكثر من المؤسسات الأخرى وهو ما تؤكد المشاركات في استطلاع الرأي الذي أنجزته منظمة العمل الدولية؛ إذ تؤكد أن التعاونيات أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل جديدة. (International Cooperative Alliance, International Labour Office, 2015, p12)

على المستوى العربي يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأردن في توفير أكثر من 98 ألف منصب للنساء أي أكثر من 24% من إجمالي الوظائف فيه، أما في مصر فتبلغ حصة المرأة في المشاريع التضامنية 40%، وفي المغرب 47.5%، أي أعلى بكثير من حصة المرأة في المشاريع التجارية الأخرى والتي كانت 28% و31.5% على الترتيب، في انسجام تام مع الاتجاهات العالمية (ESCWA, 2024).

ج. إتاحة الفرصة للمرأة لتولي أدوار قيادية والمساهمة في عمليات صنع القرار: يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالإضافة إلى توفير مناصب العمل على ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص في القيادة، حيث يتيح لها إمكانية الوصول لموقع صنع القرار من خلال منحها فرصة لتولي مجموعة متنوعة من الأدوار في كياناته، فإما أن تكون مستفيدة أو متطوعة أو عاملة أو قائدة وعضو مؤسس في هذه الكيانات، وتتيح الإدارة الديمقراطية والتشاركية في هذه الكيانات الفرصة للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات وتقاسم السلطة، فقد أظهر مسح شامل للمؤسسات الاجتماعية في عدد من الدول الأوروبية مستويات عالية من التنوع بين الموظفين والقيادة؛ إذ شكلت النساء 59% من فرق الإدارة، و51% من مجالس الإدارة، (Dupain, et al., 2021, p.15)، وقد أشارت 65% من النساء المشاركات في استطلاع الرأي الذي أجرته منظمة العمل الدولية أن فرصة المشاركة في التسيير والإدارة تعتبر الميزة المهمة التي تميز التعاونيات وتمكنها من تمكين المرأة (International Cooperative Alliance, International Labour Office, 2015, p.12).

حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فإن الفجوات بين الجنسين في القيادة والأجور أقل في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منها في المؤسسات الأخرى في العديد من الدول، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1. دور المرأة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني



Source: OECD. "Beyond Pink-Collar Jobs for Women and The Social Economy", OECD Local Economic and Employment Development (LEED) Papers, OECD, Publishing, 2023, P13.

ح. توفير التمويل الميسور التكلفة: للاقتصاد الاجتماعي والتضامني حضورا بارزا في المجال المالي؛ فهو يعمل كمتلقي ومُقدّم للتمويل (UNTFSS, 2025)، ويشمل التعاونيات المالية، الاتحادات الائتمانية، التمويل الأصغر التضامني، البنوك الإسلامية، والتمويل الجماعي وغيرها من أدوات التمويل البديلة والمبتكرة، التي تهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي للتمويل؛ وإعادة إدراج قيم التضامن والمعاملة بالمثل في المجال المالي، وتعمل وفق منطق مختلف عن منطق المؤسسات التقليدية، فلا تُعطي الأولوية للعوائد على الاستثمار، بل تراعي الأهداف الاجتماعية أو البيئية للمنظمات التي تقوم بتمويلها، ومن خلال هذه النماذج المبتكرة يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورا في تعزيز الشمول المالي والتماسك الاجتماعي، وحل مشكلة التمويل عند المرأة والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها، ويمنحها القدرة على البقاء والأمن المالي، إذ يساهم في تسهيل وصولها إلى التمويل الميسور التكلفة، ويوفر لها موارد مالية هامة لتحسين المستوى المعيشي لها ولأسرتها، بهذا يسد فجوات الوصول إلى التمويل بأسعار معقولة.

يشير الواقع والنتائج إلى أن هناك ارتفاع في مشاركة المرأة في التعاونيات المالية ووصولها إلى الموارد المالية (Duguid & Weber, 2016, p.40)، ويجذب التمويل الجماعي والذي هو عبارة عن عملية تمويل جماعية وتعاونية تتم من خلال منصة تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشروعات الذين هم بحاجة إلى تمويل، العديد من النساء لأنه وعلى عكس التمويل التقليدي يتميز بانخفاض شروط الدخول والاستفادة من التمويل، ويساهم بشكل فعال في سد فجوة التمويل، وتعتبر المنصة العالمية كيفا KIVA من المنصات الرائدة في مجال تسهيل وصول الفئات التي لا تستطيع الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية إلى التمويل، والتي تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة، فحوالي 4 من أصل 5 قروض المنصة تدعم النساء أي أن 80 % من قروضها موجهة للنساء، وقد مكنت أكثر من 4 ملايين امرأة في أكثر من 94 دولة من الاقتراض بما يقارب 1.6 مليار دولار، وقد استطاعت الكثير من النساء اللواتي استخدمن قروض المنصة تحقيق أحلامهن وتحسين حياتهن بفضل القروض الصغيرة وتمكن من المساهمة في تحقيق نتائج أفضل في أسرهم ومجتمعاتهن (KIVA).

م إ م أ

269

6. خاتمة

التمكين الاقتصادي للمرأة من المفاهيم التي لاقت اهتماما كبيرا في العقود الأخيرة نتيجة للحركات الكثيرة التي تنادي بضرورة الاهتمام والنهوض بها، وتكون المرأة مُمكنة اقتصاديا وفاعلة اقتصادية كاملة عندما تتمتع بالقدرة على الوصول إلى الموارد، والفاعلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتصرف بناء عليها وبفرصة للنجاح الاقتصادي. يعد تمكين المرأة اقتصاديا أمراً هاماً وضروريا ليس لرفاهها الشخصي فحسب، بل أيضا لرفاه أسرتها ومجتمعها المحلي، ويعتبر مدخلا لدمجها في المسار التنموي، وهو بذلك أداة للإسهام في الإنعاش والاستقرار الاقتصادي وركيزة أساسية لمجتمع مزدهر ومستدام.

توصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة مبني على وجود بيئة اقتصادية واجتماعية وتشريعية محفزة تمنح المرأة قدرة على الوصول المنتظم والمستدام إلى الموارد بمختلف أشكالها والتحكم فيها، واستخدامها بشكل فعال لتحقيق إنجازات متنوعة، فوجود أطر قانونية وتشريعات مناسبة يحمي المرأة ويعزز قدرتها على اتخاذ القرارات، كما أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي المرأة وخصوصيتها تفعّل وجودها كمشارك أساسي في الحياة الاقتصادية. وخلصت الدراسة أيضا إلى أن حضور المرأة في كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قوي مقارنة بالمؤسسات الأخرى، فهذه الكيانات بما قد توفره للمرأة من

تدريب، وعمالة، وحماية اجتماعية ورعاية صحية، وكذلك بما توفره من إمكانية وفرص المشاركة في صنع القرارات التي تخصها وتخص المجتمع الذي تعيش فيه، وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة بما فيها التمويل الذي يتناسب مع احتياجاتها وطبيعتها مشروعها، تعد فاعلاً أساسياً في تمكينها اقتصادياً، فكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مبني على فلسفة احتواء الجميع من خلال تكريس مبدأي التشاركية والإدارة الديمقراطية وجعل الفرد أساس أي نشاط وتقديمه على الربح والمصلحة الفردية، فهو يتوفر على المقومات والعوامل الأساسية لنجاحه في خلق بيئة اللازمة والمحفزة للتمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما تثبت صحة فرضيتي الدراسة.

7. المراجع

- Buvinic, M., O'Donnell, M., Knowles, J. C., & Bourgault, S. (2020). *Measuring Women's Economic Empowerment: A Compendium of Selected Tools*. Center for Global Development.
- Carini, C., Galera, G., Tallarini, G., Avila, R. C., Sak, B., & Schoenmaeckers, J. (2024). *Benchmarking the socio-economic performance of the EU social economy: Improving the socio-economic knowledge of the proximity and social economy ecosystem*. Publications Office of the European Union.
- Chanial, P., & Laville, J.-L. (2002). L'économie Solidaire: Une Question Politique. *Mouvements*, 19, 11-20.
- Chene, M., & Fagan, C. (2014). *Gender, Equality and Corruption: What are the Linkages*. Transparency International.
- Commission for Social Development. (2013). *Promoting empowerment of people in achieving poverty eradication, social integration and full employment and decent work for all*.
- Cornwall, A. (2016). Women's empowerment: What works? . *Journal of International Development*, 28 (3), 342-359.
- Dash, A., & Morais, L. (2015). *Mapping the SSE Landscape in India and Brazil through South-South and Triangular Cooperation: Gender-Based Initiatives in Social and Solidarity Economy*. Geneva: International Labour Organization.
- Donald, A. A., Hammond, A. S., O'Donnell, M. E., Buvinic, M. L., & Desai, V. T. (2022, June 30). *Measuring Women's Economic empowerment in payment projects: a short module to complement context-specific measures. I* . Washington DC: World Bank Group.
- Duguid, F., & Weber, N. (2016). *Gender equality and women's empowerment in cooperatives*. International Co-operative Alliance.
- Dupain, W., Pilia, O., Wunsch, M., Hoffmann, P., Scharpe, K., Mair, J., et al. (2021). *The State of Social Enterprise in Europe – European Social Enterprise Monitor 2020-2021*. Euclid Network.
- ESCWA. (2024). *Social and solidarity economy as an engine for socioeconomic inclusion*.
- Eyben, R., Kabeer, N., & Cornwall, A. (2008). *Conceptualising empowerment and the implications for pro poor growth: : a paper for the DAC Poverty Network*. Brighton: Institute of Development Studies.
- Gide, C. (1912). *Economie sociale: les institutions de Progrès Social* (éd. 4). Sirey.
- Gueslin, A. (1998). *l'invention de l'économie sociale*. Paris: Economica.
- Intercontinental network for the promotion of social solidarity economy. (2017, OCTOBER 05). *Women & SSE*. Retrieved from <https://www.ripest.org/working-areas/women-sse/?lang=en>

- International Cooperative Alliance, International Labour Office. (2015). *Advancing gender equality: cooperative way*. Geneva: ILO.
- International Labour Conference. (2022, June 10). Resolution concerning decent work and the social and solidarity economy. Geneva.
- KIVA. (n.d.). Retrieved MAY 25, 2025, from Gender Equality: Why it matters and how to achieve it: <https://www.kiva.org/impact/gender-equality>
- Laville, J.-L. (2001). Vers une économie sociale et solidaire? *Revue internationale de l'économie sociale* , 281, 39-53.
- Loi n° 2020-30 relative à l'économie sociale et solidaire. (2020, Juin 30). (63) , 1399-1403. Tunisie: Journal Officiel de la République Tunisienne.
- Narayan, D. (2002). *Empowerment and Poverty Reduction: A Sourcebook*. Washington DC: WORLD BANK.
- OECD. (2024). *Mapping social and solidarity economy ecosystems around the world: understanding the country fact sheets*.
- The Social Economy: Diverse Approaches and Practices in Europe and Canada *Cahier de l'ARUC-ES C-11-2006*
- UN Women. (n.d.). *Facts and Figures: Economic Empowerment*. Retrieved March 20, 2025, from <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures>
- UN women. (2024). *women's economic empowerment strategy*. New York: UN women.
- United Nations. (n.d.). *The 17 Goals*. Retrieved May 5, 2025, from sustainable development: <https://sdgs.un.org/goals>
- UNRISD. (2015, May 11-12). Social and Solidarity Finance: Tensions, Opportunities and Transformative Potential.
- UNTFSSSE. (2025). Financing for development: unlocking the potential of the social and solidarity economy.
- UNTFSSSE. (2014). Social and Solidarity Economy and the Challenge of Sustainable Development.
- Women's & Girls' Empowerment*. (2023, DECEMBER 12). Retrieved MARCH 20, 2025, from Worldbank: <https://www.worldbank.org/en/topic/gender/brief/womens-girls-empowerment>
- Yi, C., Farinelli, F., & Landveld, R. (2023, March). New Economics for Sustainable Development: Social and Solidarity Economy. United Nations Economist Network.
- منظمة العمل الدولية. (20 أكتوبر، 2016). *منظمة العمل الدولية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الاقتصاد الريفي. تاريخ الاسترداد 05 أبريل، 2025*، من <https://www.ilo.org/ar/resource/ilo-resources-cooperatives-and-wider-social-and-solidarity-economy-sse>